

Distr.: Limited
20 December 2010*
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق)
الدورة الرابعة والخمسون
نيويورك، ٧-١١ شباط/فبراير ٢٠١١

تسوية المنازعات التجارية

الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول

اقتراحات الحكومات والمنظمات الدولية

مذكرة من الأمانة

تحضيراً للدورة الرابعة والخمسين للفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق) التي يُتوقع أن يعمل الفريق العامل أثناءها على إعداد معيار قانوني بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، شجّع الفريق العامل في دورته الثالثة والخمسين الوفود على أن تُقدّم إلى الأمانة معلوماتٌ تتضمّن اقتراحات مكتوبة (انظر الفقرة ١٠١ من الوثيقة A/CN.9/712). وتُستنسخ نصوص الاقتراحات في مرفق هذه المذكرة بالشكل الذي تلقتها به الأمانة.

* تأخّر تقديم هذه الوثيقة بسبب تأخّر ورود الاقتراحات.



اقتراح من حكومة ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[التاريخ: ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠]

يرى الوفد الألماني المشارك في فريق الأونسيترال العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق) أنّ دورة الفريق العامل التي عقدت في فيينا من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ نجحت في إرساء أسس هامة، أولاً صوب تحسين فهم شرط الشفافية في التحكيم التعاهدي، وثانياً صوب التوصل إلى ممارسات تحكيمية تمثل لشرط الشفافية. وتحليل الخيارات القانونية المتاحة لاستحداث الشفافية في التحكيم بين المستثمر والدولة، الذي دعت إليه وفود عديدة، قد ساعد على توضيح عدد من المسائل المتعلقة بهذا الموضوع. وبناءً على ذلك، يوّد الفريق الألماني أن يقدم الاقتراحات التالية إلى الرئيس وإلى الوفود الأخرى قبل دورة الفريق العامل القادمة. وتتعلق هذه الاقتراحات بما يتعيّن اتخاذه من خطوات مقبلة في إعداد قواعد جديدة بشأن تعزيز الشفافية في التحكيم بين المستثمر والدولة.

يرى الوفد الألماني أنه ينبغي صوغ القواعد في شكل مبادئ توجيهية غير ملزمة.

إنّ المبادئ التوجيهية غير الملزمة، مقارنةً بالبدايل الأخرى، تمثل إلى أبعد حدّ لمبدأ سيطرة الأطراف على العملية الذي يركز عليه التحكيم. كما إنّ المبادئ التوجيهية غير الملزمة هي الوسيلة الفضلى لتحقيق الهدف الذي ينشده جميع الوفود، ألا وهو إرساء أوسع قبول ممكن لقواعد الشفافية. ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن يكون لها تأثير هام على معاهدات حماية الاستثمار الموجودة، وكذلك على ما سيجري التفاوض عليه أو تنقيحه من تلك المعاهدات في المستقبل. وينبغي لها أن تسري على المعاهدات الدولية المبرمة على الصعيد الحكومي الدولي وعلى العقود المبرمة بين الدول والمستثمرين التي تنص على تسوية المنازعات من خلال التحكيم. وترى ألمانيا أنّ المبادئ التوجيهية غير الملزمة خلافاً لقواعد الشفافية الإلزامية، تتيح ما يكفي من المرونة لكي تلقى موافقة واسعة النطاق وتحقق من ثمّ قدراً كبيراً من الجدوى العملية.

ويمكن للأطراف في أيّ إجراءات تحكيم تُنفذ مستقبلاً على أساس معاهدات حماية الاستثمار الموجودة بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم أن يتوصلوا، في حال وجود منازعة، إلى اتفاق بتطبيق قواعد الشفافية الجديدة تطبيقاً ظرفياً. كما يمكنهم أن يتفقوا لاحقاً على تطبيق عام للمبادئ التوجيهية بواسطة تعديل للمعاهدة أو إضافة لها.

وسوف يتسنى إدماج المبادئ التوجيهية مباشرة في معاهدات حماية الاستثمار الجديدة. ويقترح الوفد الألماني في هذا الصدد صوغَ بند نموذجي إضافي يتيح للأطراف في المعاهدة أن يتفقوا على انطباق مبادئ الأونسيترال التوجيهية المتعلقة بالشفافية.

ويرى الوفد الألماني أن بديل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشفافية، وهو الاتفاق على قواعد إلزامية بشأن الشفافية تخصّ المنازعات بين المستثمرين والدول، سيكون حلاً أسوأ بكثير ويصعب على ألمانيا قبوله، للأسباب التالية:

- أن القواعد الملزمة لا يُرجَّح أن تأخذ بعين الاعتبار، بمثل ما تأخذه المبادئ التوجيهية، الهدف الذي ينشده الجميع وهو تحقيق أوسع قبول ممكن لقواعد الشفافية. كما إنَّ صوغَ مبادئ توجيهية غير مُلزمة، خلافاً لأي معيار قانوني إلزامي، يُرجَّح أن يساعد على سرعة ونجاح الإصلاح داخل الأونسيترال؛
- أن إدماج اللوائح الإلزامية في المعاهدات الموجودة سيكون أصعب بكثير. ويفترض ألا يتسنى قانونياً أن تُضمَّن قواعد الشفافية الجديدة إلا في معاهدات حماية الاستثمار التي تحتوي على إحالة دينامية إلى أحدث صيغة منطبقة من قواعد الأونسيترال للتحكيم؛
- أن مسألة إدماج القواعد، في سياق عمليات التحكيم، ستكون موضع خلاف، مما قد يؤدي إلى نفقات إضافية وتأخُّر. وهذا من شأنه أن يعيق الرغبة المشروعة في استحداث قواعد موحَّدة بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمر والدولة؛
- أن قواعد الأونسيترال المتعلقة بالشفافية لا ينبغي أن تُهيكل أو تُصاغ على نحو يقيد الحقوق الوطنية المتعلقة بتيسر الحصول على المعلومات. واحتمال فرض تقييد من هذا القبيل في حالة اللوائح الإلزامية هو أعلى بكثير منه في حالة المبادئ التوجيهية غير الملزمة.